

## مقدمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية، وجدت بوجود الإنسان على الأرض ولها صلة مباشرة به ولذلك فهي تمتاز بمفهوم نسبي، يختلف من حيث الزمان والمكان، بحسب التطور التاريخي والحضاري، أما النتيجة التي ترتبها الجريمة، أنها تشكل تهديدا للتنمية والاستقرار والأمن في المجتمع، لذا عملت المجتمعات الإنسانية منذ القدم على مكافحة ظاهرة الجريمة التي تشكل خطرا على نظامها بكافة الوسائل، وقد اعتنى المجتمع الدولي الحديث بهذه الظاهرة عن طريق تنظيمها تنظيمًا قانونيًا، وذلك بتحديد الأفعال التي تعتبر جرائم وتعيين الجزاءات المقابلة لها تطبيقًا لمبدأ الشرعية الذي يقضي "بأن لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير أمن بغير قانون".

وانطلاقًا من هذا، فإن التحديد القانوني للجرائم والعقوبات يختلف من تشريع لآخر وهذا لاختلاف المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يسعى لها كل قانون للمحافظة عليها. فالقانون إذن باعتباره الإطار الذي تتحقق في ظله المحافظة على كيان المجتمع يفرض عن طريق نصوصه القانونية التزامًا على الكافة بعدم اختراق التحديد القانوني للجرائم والعقوبات.

غير أنه وعلى الرغم من قيام هذا الالتزام القانوني على عاتق كل شخص، فإن المجتمع يعاني كثيرا من الجرائم التي ترتكب على نظامه والتي تهدد أمنه واستقراره من الأشخاص الذين يقتربون أبشع الجرائم وهي جريمة القتل العمد، وإذا كان الوضع الغالب لهذه الجريمة أن يرتكب الشخص أفعال تدخل في الأفعال المادية لجريمة القتل، ويسمى هذا القتل العمد البسيط، لكن قد يخرج هذا عن الوضع البسيط ليدخل في وضعية أكثر تعقيدا وذلك بارتكابه أفعال مادية تشكل جنائية القتل العمد مع توافر بعض الظروف، التي قد تشدد العقوبة، وتوافر الأعذار المخففة التي تؤدي إلى تخفيف العقاب.

وفي إطار تحقيق العدالة جعل المشرّع العقوبة تتراوح بين حدّين أقصى وأدنى يختار القاضي أيهما أقرب إلى تحقيقها وذلك من خلال دراسة شخصيّة الجاني، واستنادا إلى الظروف والملابسات التي أحاطت بارتكاب الجريمة وأكثر من ذلك فإنّ المشرّع الجزائريّ كرّس على غرار باقي التشريعات نظاميين هامين يسمحان للقاضي في إطار السلطة المخوّلة له في تقدير الجزاء الخروج عن هذين الحدّين وتقدير عقوبة دون الحدّ الأدنى أو الحدّ الأقصى أو الإعفاء منها كليّة وذلك في إطار ما يسمى بالأعذار القانونية المخففة والمعفية التي نصّ عليها المشرّع وألزم القاضي بها عند توافرها أو تجاوز الحدّ الأقصى للعقوبة وهذا ما يسمّى بالظروف المشددة، وكلّ هذا في إطار احترام مبدأ الشرعيّة.

والظروف المشددة كنظام للعقوبة لم تكن معروفة في القوانين القديمة التي اشتهرت بفلسفتها القانونية الخاصّة، ولم تبرز الظروف المشددة كنظام للعقوبة، إلا مع تطوّر القانون الجنائيّ، وكما هو الحال في كلّ الدول، ففي الجزائر تشكل الظروف المشددة لجريمة القتل العمد إحدى المشاكل الهامة والصعبة التي تطرح على علم الإجرام والمشرّع الجنائيّ، بحيث بالرغم من التطوّر الذي حصل من أجل معرفة هذه الظاهرة الإجرامية ومعالجة المنحرفين تبقى الظروف المشددة ظاهرة وواقعة، وبالتالي التعرّف على دور قانون العقوبات في مواجهته لهذه الواقعة التي يتعين الإحاطة بها.

فهذه الاعتبارات كلها، تبرر وتدعم ضرورة وأهمية الاهتمام بموضوع الظروف المشددة والمخففة لجريمة القتل العمد، والمثابرة في البحث فيه في إطار علم الإجرام بحيث يعتبر القانون الجنائي هو المجال الخصب الذي تتحقّق فيه، إلى جانب حماية الحريات الفردية واحترامها.

كما أن القيمة من دراسة الظروف المشددة والمخففة لجريمة القتل دراسة قانونية من حيث أن القانون الجنائي يمثل الشرعية القانونية، التي يمكن في حدودها التعبير عن

التطورات والنتائج التي تصل إليها، وبالتالي يبين موقف المشرع الجزائري منها ومدى مساهمته لها.

فمن هنا نستطيع أن نستجلي فعلية وفائدة دراسة الظروف المشددة والمخففة لجريمة القتل دراسة قانونية. وكان من الطبيعي أن ينصبّ اختيارنا لهذه الدراسة على قانون العقوبات الجزائري، حيث اهتمنا بدراسة موقف المشرع الجزائري، مما تحتويه الظروف المشددة والمخففة من إشكاليات متنوعة.

والى جانب الشروط اللازمة لقيام الهيكل القانوني للظروف المشددة والمخففة لجريمة القتل يمتد إلى مضمون الجزاء الذي يجب أن يلحق بالمجرم الذي تلحقه ظروف التشديد أو الأعذار المخففة.

وقد اهتمت التشريعات العقابية الحديثة بهذا الصنف الأخير من المجرمين وخصصت لهم أحكاما تتسم بشيء من الشدة والقسوة (الظروف المشددة)، وهذا بالنظر إلى ما ينطوي عليه هؤلاء من خطورة تميزهم عن المجرم العادي. غير أن اهتمام هذه التشريعات بهذا النوع من المجرمين لم يتوقف عند حدّ التمييز بينه وبين المجرم العادي بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث ميزت ضمن هذا الصنف بين الأفعال التي تدخل الجريمة-القتل- في ظروف التشديد، والأفعال التي يجوز فيها التخفيف.

وتتجلى أهمية موضوع الظروف المشددة والمخففة لجريمة القتل العمد في ضرورة البحث عن معاملة عقابية ملائمة لحالة الظروف المشددة والمخففة والتي تسمح للمجتمع بمحاربة ظاهرة الجريمة بكلّ صورها، ومن بينها جريمة القتل العمد، كما أن تطبيق العقوبة يدخل في صميم عمل القاضي والتي فيها مساس بحرية وكرامة الفرد المحمية دستوريا الأمر الذي يستوجب على القاضي أن يكون ملما بكلّ ما يتعلق بالعقوبة، وذلك حتى يتسنى له توقيع الجزاء الملائم على الجاني بهدف إرضاء شعور العدالة وكلّ هذا هي من المحفزات الذاتية على خوض هذا الموضوع.

وقد ترتب عن الإشكال المتعلق بالظروف المشددة والمخففة في جريمة القتل اختلاف وتباين التشريعات العقابية، هذا الاختلاف يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف السياسة العقابية التي ينتهجها كلّ تشريع، وقد انحاز المشرّع الجزائريّ عند بحثه عن جزاء مناسب للظروف المشددة والمخففة لجريمة القتل العمد، إلى الموقف الذي يشدد ويخفف العقوبة.

هذا ونشير إلى أنّ موضوع: " الظروف المشددة والمخففة لجريمة القتل العمد وآثارها على العقوبة"، فضلا عن المشكل العام السابق ذكره، يثير إشكالات خاصة تتعلّق بالتطبيق العمليّ لكلّ مبدأ من المبادئ المذكورة. وعلى الوجه الخصوص الصعوبات التي تتجم عن تطبيق نظام الظروف المشددة والمخففة الذي يكتفي بتشديد أو تخفيف العقوبة الذي يثير هذه الإشكالية:

- ما هي الصّور المشددة والمخففة لجريمة القتل العمد؟ وما مدى تأثيرها على العقوبة؟.

التي تتفرع عنها جملة من الإشكاليات:

- كيف نظم المشرّع الجزائري الظروف المشددة؟.
- هل وفق المشرّع الجزائري في اختيار ظروف التخفيف؟.
- ما هي حدود سلطة القاضي الجزائي في تشديد وتخفيف العقوبة؟.

وللإجابة على هذه الإشكاليّة، استخدمنا المنهج التحليلي الذي كان ضروريّ لشرح وتوضيح وتحليل المواد القانونية والأحكام القضائية، ونسج العلاقة بينهما لاستخلاص النتائج، واستخدمنا المنهج الوصفي في نقل مضمون الوقائع القانونية والأحكام القضائية والاستشهاد بالأمثلة المناسبة.

وبناء على الإشكالات التي يثيرها موضوع " الظروف المشددة والمخففة لجريمة القتل العمد وآثارها على العقوبة" تتمّ دراستنا له وفق للخطّة التالية: نستهل الموضوع

**بفصل أول** نتناول فيه مفهوم القتل في صورته المشددة وكلّ ظرف مشدّد لها، ثمّ نركز الدراسة على أثر ذلك على الجانب العقابي وذلك عن طريق التعرض لمختلف ظروف التشديد والمشاكل التي يثيرها هذا الأخير في ظله، ونتناول في **فصل ثان** الذي تناولنا فيه القتل بصورته المخففة وبيننا الأعذار المخففة لجريمة القتل للإحاطة بمختلف ظروف التخفيف وآثارها على العقوبة، وأخيرا نختم الموضوع بالتعرّض إلى أهمّ النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وجملة من الاقتراحات التي توصلنا إليها في بحثنا المتواضع.